أخبار الخليج

العدد (17598) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 12 ذو الحجة 1447هـ - 29 مايو 2026م

لماذا تتعثر مفاوضات إنهاء الحرب بين أمريكا وإيران؟

بقلم:
د. جاسم بو نوفل

عاد المشهد الأمريكي - الإيراني إلى الواجهة بعد تقديم إيران نسخة معدلة من مقترحاتها السابقة إلى الوسيط الباكستاني، التي تضمنت أربعة عشر بنداً هدفها وقف الحرب نهائياً على جميع الجبهات، ورفع العقوبات، والإفراج عن الأموال المجمدة، وإنهاء الحصار البحري الأمريكي، إضافة إلى انسحاب القوات الأمريكية من المناطق القريبة من إيران ودفع تعويضات عن أضرار الحرب. وقد جاء الرد سريعاً من الرئيس ترامب، حيث صرح بأن أمام إيران «يومين أو ثلاثة أيام» لتفادي ضربة عسكرية جديدة، قائلاً إنه كان على بعد ساعة واحدة من اتخاذ قرار بالمضي في الهجوم قبل أن يؤجلها لإفساح المجال أمام مسار تفاوضي. وشدد ترامب على أن المهلة «محدودة»؛ لأن واشنطن لا تستطيع السماح لطهران بامتلاك «سلاح نووي جديد»، مضيفاً أن قادة إيران «يتوسلون» للتوصل إلى اتفاق.

إن المتابع لهذا المشهد يقف حائراً أمام التجاذبات والتصريحات المتناقضة بين طرفي النزاع حول حل الإشكاليات بينهما، حيث يتمسك كل طرف بموقفه من دون التنازل عن أي بند من البنود التي يقدمها كل طرف للآخر، وهذا ما جعل المفاوضات بينهما تراوح مكانها.

فبعد تقديم طهران النسخة المنقحة لمقترحاتها الجديدة أبدت واشنطن امتعاضها من هذه النسخة المعدلة، وراح ترامب كعادته يهدد باستئناف القتال، ونتيجة لذلك لم تتردد إيران في الرد عليه مباشرة؛ فجاءه الرد على لسان المتحدث باسم الجيش الإيراني محمد أكرمي نيا الذي حذر من فتح «جبهات جديدة» إذا استؤنفت الهجمات.

من جهته، كرر قائد القيادة المركزية الأمريكية الأدميرال براد كوبر ما قاله سابقاً، بأن الحرب أضعفت بدرجة كبيرة الصواريخ الباليستية والمسيرات الإيرانية، ودمرت 90 في المائة من القاعدة الصناعية الدفاعية لإيران.

نفهم مما تقدم أن الإيرانيين لا يزالون متمسكين بموقفهم الثابت حول أحقيتهم في الاحتفاظ ببرنامجهم النووي، وأن جل همهم الآن هو وقف القتال نهائياً، وعدم العودة إلى القتال، وأن تتعهد الولايات المتحدة بعدم شن حرب جديدة عليهم، وهذا ما أكده الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان ووزير خارجيته عباس عراقجي في تصريحاتهما الأخيرة.

أما على صعيد الجانب العسكري فلا تزال لغة التصعيد والوعيد هي السائدة عند كبار العسكريين في الحرس الثوري، ويظهر ذلك بوضوح في تصريحاتهم النارية، وآخرها ردهم العنيف على تهديدات ترامب الأخيرة بقولهم إن الرد سيكون هذه المرة قاسياً، وسيشهد تغيراً نوعياً.

في المقابل، لا يزال الأمريكيون يرفضون أن تكون إيران دولة نووية، وأن تحقيق هذا الهدف هو ما تسعى إليه واشنطن، سواء عن طريق المفاوضات أو عن طريق الحرب، وهذا ما قاله جي دي فانس نائب الرئيس الأمريكي للصحفيين في البيت الأبيض، من أن ترامب لا يزال يسعى إلى اتفاق دبلوماسي مع إيران لكنه يبقى «مستعداً تماماً» لاستئناف الحملة العسكرية إذا انهارت المفاوضات. وقال: «التانجو لا يرقصه شخص واحد»، وأضاف: «لن نقبل بأي اتفاق يسمح للإيرانيين بحيازة سلاح نووي».

في اعتقادي، إن المسألة الخلافية الرئيسة التي تقف حجر عثرة في وجه سير المفاوضات بين الأمريكيين والإيرانيين هي مسألة السلاح النووي؛ فالإيرانيون مصرون على تأجيل بحث هذه المسألة إلى وقت لاحق، والبدء برفع العقوبات، والإفراج عن الأموال المجمدة. في حين يصر الأمريكيون على إدراج مسألة البرنامج النووي في المفاوضات الحالية، ويمثل هذا الموضوع بالنسبة إليهم أولوية، وهذا ما بدا في تصريحات ترامب ونائبه فانس. إذن فإن عقدة الخلاف تكمن في ترتيب بنود الاتفاق.

السؤال الجوهري الآن هو: هل تكون هذه النقطة الخلافية بينهما الشرارة التي تشعل الحرب مجدداً في المنطقة؟

واقع الأمر يقول لا، وبحسب رأي أغلب المحللين هناك أكثر من سبب يحول دون العودة إلى الحرب، أولها أن طرفي النزاع لا يرغبان في استئناف القتال بينهما بالرغم من التصريحات النارية المتبادلة التي يطلقانها بين الفينة والأخرى؛ فترامب وكذلك بعض أعضاء فريق إدارته لا يفضلون خيار الحرب لحسابات داخلية؛ لأنهم يدركون الآن أن هذا الخيار يكلفهم أثماناً باهظة في الداخل الأمريكي وخارجه، وخاصة في هذا التوقيت؛ فانتخابات التجديد النصفي للكونجرس على الأبواب، وترامب شخصياً لا يريد أن يكون سبباً في خسارة تلك الانتخابات، وهي جداً مهمة بالنسبة إليه، ويعول عليها كثيراً في المدة المتبقية من فترته الرئاسية.

لهذا فإن ترامب حريص كل الحرص على تحقيق إنجاز عظيم في إيران يخلد اسمه في التاريخ الأمريكي، وهذه مسالة مهمة بالنسبة إليه تنسجم مع طبيعة شخصية ترامب؛ فإذا كان يستطيع أن يجلب هذا الانجاز عن طريق المفاوضات وبأقل الخسائر، فلماذا يلجأ إلى خيار الحرب التي لا يعرف تداعياتها، التي قد تطول، ويتورط في مستنقعها، ومن ثم لا يستطيع الخروج منها إلا من خلال تقديم تنازلات، وهو بالتأكيد لا يحبذ الوصول إلى هذه الحالة.

على الجانب الآخر، فالإيرانيون مثلهم مثل الأمريكيين يؤثرون أيضاً خيار المفاوضات بالرغم من الصراخ والضجيج الذي يطلقه بين حين وآخر كبار جنرالات الحرس الثوري حول استعداداتهم للحرب، وتضخيمهم قوتهم العسكرية، وأنهم سيلقنون الأمريكيين درساً لن ينسوه إذا ما استأنف ترامب القتال.

لكن السياسيين والعقلاء منهم يرون في المفاوضات سفينة النجاة لنظامهم السياسي من الانهيار. ولذلك فهم لا يريدون دخول الحرب مجدداً؛ لأنها إذا وقعت فستقضي على الجزء المتبقي من إيران. ومن هنا، فهم يدركون قبل غيرهم أن الانتصار على الولايات المتحدة أمر مستحيل لسبب بسيط هو الفرق الكبير بينهم وبين الأمريكيين في ميزان القوة العسكرية، وإذا كان البعض منهم يؤمن بنظرية أن الصمود في وجه أكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم يُعد انتصاراً فهو واهم؛ لأن هذا شعور مؤقت سرعان ما يزول بعد سكوت المدافع، وذهاب نشوة الانتصار الكاذبة، ويبدأ الحساب الحقيقي لنتائج الحرب من خلال تحديد الخسائر والأرباح، ساعتها سيدرك أصحاب الانتصار الكاذب أنهم كانوا يعيشون في وهم كبير حين يرون بأم أعينهم ما نزل بإيران من دمار شامل، وترد اقتصادي هائل، ومصرع عدد من القادة العسكريين والسياسيين، وإلى غير ذلك من تداعيات ستظهر بعد أن تضع الحرب أوزارها.

كل هذه المتغيرات تجعل كفة المنادين بالحل السلمي للأزمة في صالحهم ويكون صوتهم هو الأعلى، ونتيجة لذلك فإن إيران تسير على طريق المفاوضات، وهو ما عبر عنه ترامب أكثر من مرة حين قال: «إنهم يريدون التفاوض».

في اعتقادي، أن مشهد اللاحرب واللاسلم في المنطقة لن يدوم طويلاً؛ لأن الطرفين لا يريدان استئناف القتال للأسباب التي ذكرناها قبل قليل، كما أن تداعيات هذه الحرب لم تعد محصورة في الطرفين المتصارعين (أمريكا وإيران) فحسب، بل على جميع دول العالم، ولذلك فإن استمرار هذا المشهد من دون التحرك جدياً لكتابة فصله الأخير سيؤدي حتماً إلى أضرار كبيرة على حركة الملاحة الدولية وعلى الاقتصاد العالمي.

الحرب وأزمة اتخاذ القرار في النظام الإيراني

بقلم:
د. نبيل العسومي

تعاني إيران حاليا مأزقا خطيرا على كل المستويات السياسية والعسكرية فهي مثلما يؤكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكثر من مرة مهزومة عسكريا، فقد دمرت بشكل كبير معظم قدراتها العسكرية والبحرية، وهي مهزومة سياسيا أيضا لأنها معزولة بنسبة تكاد تصل إلى 90% عالميا، كما أن إيران تعيش مأزقا هيكليا يمثل في تناقضاتها الداخلية بين تيارات متعصبة ومتطرفة ودموية وتيارات أخرى أكثر واقعية وقابلية للتفاهم مع العالم؛ لأن أزمة إيران ليست مع دولة أو دولتين أو عشر دول وإنما مشكلتها مع دول العالم كافة تقريبا.

إن إيران دولة خارجة عن القانون تستخدم المليشيات والأذرع التابعة العسكرية الإرهابية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغلق الممرات المائية الدولية وتفرض رسوما للعبور، في مخالفة للقانون الدولي وهي مخالفة للأعراف الدولية وتتسبب في أضرار اقتصادية رهيبة لكل دول العالم، وهي أيضا تعتدي على دولنا الخليجية عدوانا مجرما من دون أن يكون لهذه الدول أي صلة بالحرب التي شنتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فضلا عن محاولة تبرير عدوانها بشكل قائم على الكذب والخداع.

هذه الأزمة الهيكلية التي أشرنا إليها ولّدت صراعات داخلية كانت مخفية أو شبه مخفية فأصبحت اليوم ظاهرة بين من هم مع موقف مواصلة منطق الثورة ومن هم مع تغليب منطق الدولة، وإن اشترك الاثنان في هذه النزعة القومية المتعصبة وهذه النزعة العدوانية ضد بلادنا الخليجية تجسيدا للحقد وللغيرة على ما تحقق لبلداننا من إنجازات، في حين تعيش الشعوب الإيرانية في أسوأ حالاتها بسبب هذه التوجهات المتعصبة القائمة على المغامرات وإنفاق مليارات الدولارات على عصابات المليشيات المسلحة.

إن نظام الملالي في إيران يعيش صراعات ونزاعات بين المؤسسات المتطرفة مثل الحرس الثوري الإيراني المصنف دوليا بأنه إرهابي وأجنحة أقل تطرفا في بعض العناصر التي لا تمتلك سلطة كافية لفرض رأيها والقبول بالحلول الواقعية العقلانية.

وهذا ما يفسر حاليا هذا المأزق المتكرر وهذا الاضطراب من التغير في المواقف بين ليلة وضحاها، بخلاف الدول الراسخة التي لها نظام واضح ومبادئ واضحة وقرار مركزي واحد، فيما يعاني هذا النظام من النزاع والتداخل في الصلاحيات بين المؤسسات المنتخبة والحرس الثوري الإيراني الخارج عن القانون.

فهذا التداخل خلق تنافسا بين الجبهتين؛ فالحكومة لها دبلوماسيتها وعندما تتقدم خطوات للوصول إلى حل سلمي يأتي القرار من الجهة المتطرفة ليلغي أي تقدم في هذا الاتجاه مع الاستعداد للعدوان وشعارات العودة لخوض الحرب مجددا.

إن الأزمة الداخلية للنظام الإيراني تجعل مصلحة الشعوب الإيرانية في واد ومصلحة المتنفذين في واد آخر؛ ولذلك من الواضح أن القوى المتطرفة التي تشدد قبضتها على الدولة والمجتمع هي التي تمنع منعا واضحا ومعلنا الوصول إلى أي حلول سلمية.

هنالك مشكلة أخرى لا تقل أهمية هي أن إيران لا تعرف حتى حدودها؛ فهي تتمدد في دول أخرى مثل لبنان واليمن والعراق وتتكلم باسم هذه الدول وتحاول أن تفرض في الاتفاقيات إدخال المليشيات التابعة لها، وهذا تأكيد واضح ومعلن بأنها لن تتخلى عن التمدد والتوسع في المنطقة. ولذلك فإن الدول العربية عامة والدول الخليجية خاصة والحلفاء يجب عليها الضغط في اتجاه وضع حد لمطامع النظام الإيراني، فينبغي إعطاء أولوية للقضاء على هذا التمدد التوسعي العدواني الذي يهدد دولنا بشكل واضح.

ويكفي اليوم النظر إلى ما يحدث في لبنان بسبب مليشيات «حزب الله» الإرهابي وما يحدث في العراق بسبب خمسين من المليشيات التابعة لإيران، وما يحدث في اليمن بسبب مليشيات الحوثي. وبناء عليه يفترض من دولنا أن تتحرك لحماية مصالحنا على المديين القصير والطويل أيضا.

أنقذوا سورية قبل فوات الأوان!

بقلم:
بشير البكر ○

تعاني سورية وضعاً اقتصادياً صعباً؛ فبعد عام ونصف العام على إسقاط نظام بشّار الأسد، لم تتمكّن السلطة الجديدة من تخفيف معاناة الأغلبية، وإيجاد حلول للمشكلات المعاشية الملحّة وللخدمات الأساسية. وكان الرهان كبيراً على مساعدات عربية ودولية فورية، ولكنها لم تصل بعد. وطال انتظار الفئات المتضرّرة من الارتفاع المستمرّ للفواتير، وجديدها أخيراً أسعار الكهرباء والمحروقات.

بات الإنجاز السياسي وحالة الاستقرار النسبي مهدّدين، بسبب التدهور المتواصل للأوضاع الاقتصادية، وعدم بروز مؤشّرات على حلول قريبة.

وليس مبالغةً القول إنّ الآمال بالتغيير بدأت تتراجع، وتشعر قطاعات سورية بإحباط، وقد كان الانطباع الواسع الذي تشكّل أنّ رفع العقوبات سيأتي سريعاً بنتائج إيجابية، وستتدفّق مساعدات عربية ودولية، وأنّ إخراج إيران، وتقليص الدور الروسي، سيؤدّيان تلقائياً إلى انفتاح اقتصادي، واستثمارات، وإعادة إعمار أولية، لكنّ ما حدث كان أبطأ بكثير من التوقّعات.

شجّعت بلدان الخليج العربي وأوروبا وأمريكا التحوّل السياسي، لكنّها لم تترجم هذا إلى خطّة إنقاذ اقتصادي فعلية، وتواجه السلطة الجديدة إرثاً اقتصادياً منهاراً، ومطالب شعبية متنامية، لأنّ معظم السوريين يرزحون تحت خطّ الفقر، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية من صحّة وتعليم، بالإضافة إلى آثار الصدمات الإقليمية، مثل الحرب على إيران، والاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة.

وإلى جانب هذا، من الصعب أن تستمرّ الشرعية السياسية التي حظيت بها السلطات السورية الجديدة من دون تقديم حلول عاجلة للأزمات الاقتصادية، وحتّى التقدم الأمني الذي تحقق بسرعة بات مهدّداً.

تبدو الوعود التي قطعتها الوفود العربية والأجنبية التي زارت دمشق، وخلال جولات المسؤولين السوريين في العواصم العربية والأجنبية من العواصم العربية إلى واشنطن وموسكو وباريس وبرلين ولندن، بلا نتيجة ملموسة بعد. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يعبّر عن وجود فجوة تتمثّل في الجانب العربي باشتراط تحقيق الاستقرار قبل الاستثمار.

أمّا بخصوص أوروبا والولايات المتحدة، فهما تتصرّفان بحذر شديد، ولديهما مخاوف من ضخّ الأموال في بيئة هشّة سياسياً، وتربطان الانفتاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي، وبناء المؤسّسات والحوكمة.

لا تلامس المقاربتان العربية والدولية واقع الحال السوري؛ فإن لم تأتِ الاستثمارات لن يتحقّق الاستقرار، ولن تتوافر بيئة ملائمة لعودة ملايين المهجّرين، بل على العكس. والبديل العمل مع السلطات الجديدة في شراكات تدريجية، تقوم على بناء أرضية إدارية اقتصادية واضحة، وعلى أساس رؤية تنموية واضحة، وإدارة فعّالة، وشفافية كافية، تُشعر المستثمر المحلّي (والأجنبي) بالأمان والثقة والحمايةَ القانونية من الفساد والفوضى والمحسوبية.

ولا يمكن لأيّ دعم خارجي أن ينجح من دون مؤسّسات مستقرّة، وإدارة اقتصادية مُقنِعة، وإنتاج ثقة داخلية قبل الثقة الخارجية، وما هو واضح أنّ الأطراف المهتمّة بسورية لم تصل إلى هذه القناعة.

في النهاية، الخطر الحقيقي اليوم ليس اقتصادياً فقط، بل سياسيا أيضاً، كما أنّ الفجوة بين الآمال الكبيرة والنتائج المحدودة مرشّحة لأن تتحوّل إلى مصدر إحباط واسع، يهدّد المرحلة الانتقالية، التي يتطلّب نجاحها ترجمة المقولة التي ردّدها الرئيس السوري أحمد الشرع بأنّ سورية لم تعد ساحة صراعات، وهذا يتجاوز مسألة إسقاط نظام الأسد إلى بناء دولة جديدة من خلال تحقيق توازن شديد بين الداخل والخارج، وتفاهمات تقوم على أساس أنّ استقرار سورية مصلحة إقليمية ودولية.

وإلى أن يتم العمل في هذا، فإنّ السلطات السورية أمام سلسلة من الاختبارات المتواصلة لبناء الثقة الداخلية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلّا بتهدئة المخاوف الاجتماعية والسياسية، وتوسيع المشاركة السياسية، وإطلاق حياة عامّة حقيقية عبر برلمان وإعلام ومجتمع مدني. يريد الناس أن يشعروا بأنّ الدولة عادت ملكاً للمجتمع، لا جهازاً فوقيا.

○ كاتب وشاعر سوري.

النضال ضد القانون الإسرائيلي لإعدام الأسرى

بقلم:
د. مصطفى البرغوثي

يمثّل إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون الإعدام ضدّ الفلسطينيين، وكذلك قانون تشكيل محكمة خاصّة بأسرى «7 أكتوبر» (2023)، محاولةً متعدّدة الأهداف لتزوير الحقائق وتشويه السردية، إلى جانب أنّه تعبير عن تحوّلات عميقة نحو الفاشية في إسرائيل.

وتُعدّ هذه القوانين، أولاً، ترسيخاً وتعميقاً لمنظومة الأبارتهايد والفصل العنصري بتطبيق عقوبة الإعدام على الفلسطينيين من دون الإسرائيليين. وهو مستوى من الأبارتهايد تجاوز في بشاعته منظومته التي سادت في جنوب إفريقيا سابقاً، وغدت موضع إدانة في العالم بأسره، حتى انهارت بالكامل.

وتمثّل كذلك توجّهاً إضافياً للانتقام من الشعب الفلسطيني يضاف إلى جريمة الإبادة الجماعية ضدّ الفلسطينيين، ردّاً على مقاومتهم الظلم والاحتلال. ولا يخفى أنّ أحد أهداف إقرار هذه القوانين هو التغطية على الفشل العسكري والأمني الإسرائيلي، ومحاولة للهروب إلى الأمام من احتمال تشكيل لجنة تحقيق فيما جرى في «7 أكتوبر»، قد تكشف أنّ عدداً كبيراً من القتلى الإسرائيليين المدنيين في ذلك اليوم قتلوا برصاص المروحيات ومدافع الدبابات الإسرائيلية.

كما تكشف، بما يرافقها من احتفالات مخزية بإقرار قانون الإعدام، وتقلّد لشارات حبل المشنقة الذي تصدّر كذلك كعكة عيد ميلاد الوزير الفاشي إيتمار بن غفير، درجة الانحطاط نحو الفاشية التي لا تقيم وزناً لقانون دولي أو لمواثيق حقوق الإنسان، أو للادعاءات بديمقراطية الكيان الإسرائيلي.

ومثّل إخراج قانون تشكيل محكمة إسرائيلية خاصّة بـ«7 أكتوبر» محاولةً خبيثةً للغاية لتقليد محكمة نورمبرغ التي أُنشئت لمحاكمة القادة النازيين الألمان بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية.

ويمثل القانون الذي أقرّ تشكيل المحكمة محاولة متعدّدة الأهداف؛ منها، أولاً، محاولة تقمّص إسرائيل دور الضحية ومكانتها في الصراع الدائر، على الرغم من تورّطها في جريمة الإبادة الجماعية ضدّ قطاع غزة.

وثانياً، إنشاء مهرجان إعلامي وبازار للتغطية على الجرائم التي ارتكبت ضدّ الشعب الفلسطيني وتبريرها.

ثالثاً، ادّعاء الانتصار الحاسم في الصراع الدائر، وكأنّ المحاكمات ستحسم، كما حسمت محاكمات نورمبرغ نتيجة الصراع، وخصوصاً إن ترافق افتتاح بازار التشويه مع الحملة الانتخابية لتجديد هيمنة اليمين الفاشي على الحكومة الإسرائيلية.

وهناك رابعاً، امتصاص غضب المجتمع الإسرائيلي ونقمته على فشل إسرائيل في «7 أكتوبر» من خلال حملات تحريض دموي ضدّ الفلسطينيين، في محاولة إضافية لتقليد الحملات المكارثية وتوجيهها ضدّ الشعب الفلسطيني.

وذلك ينسجم تماماً مع التوجّهات التي أعلنها نتنياهو بتخصيص مئات ملايين الدولارات لتمويل «الهسبارا» (حملات الدبلوماسية العامة والدعاية الدولية الإسرائيلية)، بعد أن خسرت إسرائيل المعركة الإعلامية، ومعركة الرأي العام، طوال العامَين الماضيَّين.

والمفارقة هنا أنّ ذلك كلّه يجري في حين تواصل حكومة إسرائيل اعتداءاتها واغتيالاتها في لبنان وقطاع غزّة، وتواصل خرق اتفاقات وقف إطلاق النار، وتصعيد عمليات الإرهاب الاستيطاني وضمّ الضفة الغربية وتهويدها، وتحرّض الولايات المتحدة على استئناف الحرب المدمِّرة في منطقة الخليج العربي.

ولا تدرك المنظومة الإسرائيلية أنّ الدمار الذي لحق بسمعتها نتيجة جرائم الحرب لا يمكن إصلاحه، وخصوصاً مع استمرار الجرائم. كما لا تدرك أنّ مئات ملايين الدولارات التي ستنفقها على أنشطتها الدعائية ستبقى عاجزة أمام قوّة الحقائق التي لم يعد ممكناً إخفاؤها. كما لن تستطيع تجاوز تحوّل القضية الفلسطينية إلى موضوع داخلي في أوروبا والولايات المتحدة، وخصوصاً خلال الحملات الانتخابية فيهما.

إن الأمر الكارثي الأكبر الذي لا تدركه إسرائيل أنّه مع أوّل جريمة شنق وإعدام لأسير فلسطيني ستنفجر موجة عالمية من الإدانة، وغضب شعبي فلسطيني عارم لا يمكن تجاوزه.

وهل هناك من مؤشّر أبلغ من التقرير الذي نُشر الأسبوع الماضي في صحيفة نيويورك تايمز، التي لا يمكن اتهامها بالعداء لإسرائيل، وكشف تفاصيل مرعبة ومقزّزة لجرائم الاغتصاب والعنف الجنسي الذي يمارسه جنود جيش الاحتلال، رجالاً ونساءً، ضدّ الأسرى الفلسطينيين؟ ولن تنفع نتنياهو ولا وزير خارجيته هنا محاولات مقاضاة تلك الصحيفة الامريكية الشهيرة التي تجرّأت على نشر الحقائق من دون مبالغة أو تهويل.

ومن يضمن ألّا تتحوّل المحاكمات المنتظَرة، بشجاعة الأسرى الفلسطينيين وجرأتهم، إلى ميادين لمحاكمة الاحتلال نفسه، وكشف ادّعاءاته وتعريتها، وإظهار آثار التعذيب الذي يتعرّض له الأسرى الفلسطينيون لانتزاع اعترافات كاذبة بأمور لم يقترفوها، وعندها سينقلب السحر على الساحر.

وكما قيل مراراً وتكراراً، يمكن خداع بعض الناس كلّ الوقت، ويمكن خداع كلّ الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن مهما بلغ الأمر خداع الناس كلّهم طوال الوقت.

وإن غداً لناظره قريب.